

## التشريع الفلسطيني خلال فترة الإنقسام منذ 2007، والجهود العربية التي بذلت من أجل المصالحة الوطنية

### Palestinian legislation during the period of division since 2007 and Arab efforts for national reconciliation



ط.د/ شاكر مصطفى سعيد بشارت\*<sup>1</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد بوقرة \_ بومرداس (الجزائر)

[shbsharat@univ-boumerdes.dz](mailto:shbsharat@univ-boumerdes.dz)

د/ اوصيف سعيد<sup>2</sup>

<sup>2</sup>جامعة محمد بوقرة \_ بومرداس (الجزائر)

[s.oucif@univ-boumerdes.dz](mailto:s.oucif@univ-boumerdes.dz)

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/24

تاريخ الارسال: 2023/10/03

**ملخص:** تناول هذا المقال الحديث عن التشريع بصورته العامة وفق القوانين والتشريعات الفلسطينية بحالة انعقاد المجلس التشريعي ومبيناً كيف تم تدارك العملية التشريعية وآلية التشريع بعد الإنقسام السياسي وتعطل المجلس التشريعي، واستعرض الباحث السيناريوهات المحتملة بمصير التشريعات التي صدرت في زمن الإنقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور المجلس التشريعي في التعامل معها عقب انعقاده، وبالشق الأخير من المقال تناول الباحث الجزئية التي تتعلق بالمصالحة الوطنية والجهود العربية والمحلية للتوفيق بين حركتين فتوح وحماس وإنهاء الإنقسام.

**الكلمات المفتاحية:** التشريع؛ الفلسطيني؛ الإنقسام؛ المصالحة؛ الوطنية؛ الجهود؛ العربية.

**Abstract :** The article dealt with the public form of legislation in accordance with Palestinian laws and legislation in the case of the Legislative Council, indicating how the legislative process and legislation were remedied after the political division and the Legislative Council was disrupted. and reviewed possible scenarios for the fate of legislation enacted in the time of division in the West Bank and Gaza Strip, The role of the Legislative Council in dealing with it after its convening, and the latest part of the article dealt with partial researcher related to national reconciliation and Arab and local efforts to reconcile the Fatah and Hamas movements and end the division

**KEY WORDS:** Legislation, Palestinian ; division ; reconciliation ; National ; Arab efforts.

## المقدمة:

تعتبر دولة فلسطين كغيرها من الدول التي تعتمد على التشريع لإصدار قواعد قانونية بوثائق رسمية لها صفة الإلزامية وتصدر عن السلطة المختصة لذلك والتي عادة تكون السلطة التشريعية إلا أن المجلس التشريعي الفلسطيني في تعطل عن عمله منذ 2007 بسبب الانقسام الذي حصل بين الضفة الغربية التابعة لحركة فتح وقطاع غزة التابع لحركة حماس على أثر خلاف فصائلي على شرعية المجلس المنتخب، وعدم اكتمال النصاب القانوني للجلسة الأخيرة للمجلس بعدما تغيب بعض النواب عن حضور الجلسة، مما دفع رئيس السلطة الفلسطينية اعلان حالة طوارئ وتشكيل حكومة الطوارئ واصبح الرئيس هو من يتولى العمل التشريعي بالإستناد إلى حالة الطوارئ المنظمة بالدستور الفلسطيني والتي أعطت الرئيس حق تولي إصدار القرارات بقانون في ظل تعذر انعقاد المجلس عن العمل إلى أن تعرض على المجلس بأول جلسة تعقد له لمناقشتها ودراستها، وبعد ذلك ادركت الفصائل الفلسطينية أهمية المصالحة الوطنية كحاجة وطنية ملحة لتوحيد الصف الفلسطيني والسعي بتقرير مصيره وإيجاد سلطات الحكم الذاتي في سبيل مقاومة الإحتلال ونصره للقضية الفلسطينية، وبالإستناد إلى ما هو أعلاه قام الباحث من خلال اتباع المنهج الوصفي بدراسة الحالة التشريعية الفلسطينية بفترة الانقسام وما هو مصير التشريعات التي صدرت بفترة الانقسام من خلال عدة احتمالات تم استنتاجها من واقع التشريع الفلسطيني، وأجاب على الإشكالية التي تدور حول المصالحة الوطنية وافقها، والجهود العربية التي بذلت من أجل تحقيق الوفاق بين الفصائل وتوحيد شطري البلاد، وماهي العوائق التي تحول بين المصالحة والعوامل التي تساعد على تحقيقها، لتسليط الضوء على أهم المحطات والمراحل التي مر بها التشريع الفلسطيني وبيان العوامل التي كانت عقبة أمام المصالحة الفلسطينية والنتائج المتوقعة أمام مصير المجلس التشريعي إزاء إنهاء حالة الانقسام.

### 1 المبحث الأول: التشريع في ظل الانقسام

سنتاول في هذا المبحث الحديث عن التشريع في ظل إنعقاد المجلس التشريعي وما طرأ عليه من تغير في الآليات والإجراءات منذ تعطله والاحتمالات الواردة على مصير التشريعات الصادرة في فترة الانقسام. اذ يعتبر المجلس التشريعي هي أهم سمات الدولة الديمقراطية الحديثة، حيث يعد المجلس (البرلمان) من أهم معالم المجتمع الديمقراطي، لأنه يجسد قيم السيادة الشعبية في تحديد حرية الشعب والمساواة في المشاركة السياسية في تقرير مصالح الشعب، ومن أهمها اختيار مشروعه الوطني في التحرر وتقرير المصير وهذا الأمر يحظى بأهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، بحكم احتلال الأرض واغتصاب الحقوق الفلسطينية عن طريق المجلس التشريعي يشترك الشعب في صياغة نمط حياته وتحديد أهدافه الوطنية من خلال توجيهه السياسات والتأثير في أسلوب الحكم (الخالدي، 2019)، وأما بالنسبة لتجربة الفلسطينية ففي عام 1993 تم توقيع إتفاقية أوسلو إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الإنتقالي

للفلسطينيين في واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي وهدفت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية إلى تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية ومجلس فلسطيني منتخب في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وعلى أثر ذلك جرت أول إنتخابات تشريعية في فلسطين في 20 تشرين الثاني 1996 وأصبحت المؤسسة التشريعية الفلسطينية تُعرف بالمجلس التشريعي الفلسطيني، فيما أصبحت السلطة التنفيذية تُعرف بمجلس الوزراء أو الحكومة وتم تشكل المجلس التشريعي، ورئاسة السلطة، والمجلس الوزاري، والسلطة القضائية، والوزارات والمؤسسات العاملة الأخرى، السلطة الفلسطينية، ومن خلال الإتفاقيات التي وقعت مع "إسرائيل"، ابتداء باتفاق القاهرة في أيار/ مايو 1994 البنية والصلاحيات الأولية للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى مجالات المسؤولية الوظيفية التي سيتم نقلها على الفور إلى هذه السلطة من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (والمعلومات، 2010).

من المعروف أن البرلمان تضرع بمهمتين أساسيتين مهمة تشريعية تتعلق بإقرار القوانين والتشريعات المختلفة ومهمة رقابية تتعلق بالرقابة على الأداء الحكومي من خلال أدوات الرقابة المتعددة (صالح، وآخرون، 2015) فالتشريع يعتبر الهدف الأول للبرلمان في أية دولة من خلال القوانين التي يسنها لتنظيم العلاقات داخل الدولة بحيث يمتلك المجلس الحرية التامة في سن القوانين والتشريعات وما يقيد من ذلك إلا ما ينص عليه الدستور (القانون الأساسي) من حقوق أساسية للأفراد، وتعتبر الوظيفة التشريعية من الإختصاصات الأصلية التي اسندها الدستور للمجلس التشريعي، ويتمثل التشريع في سن القوانين والتشريعات (عياش، 2010)، ونظراً للأهمية التي يحتلها التشريع في النظم القانونية دعت الحاجة إلى تنظيم الآلية التي يجب أن يتبعها المشرع عند إصداره للتشريع، حيث اختلفت الأنظمة القانونية في تحديد هذه الآلية، فهناك نظم بينت بشكل مفصل آلية إصدار التشريع في الدستور، ومنها اعتمدت على ذكر الصورة العامة لمراحل سن التشريع وترك شرح الأمور بتفاصيلها في تشريعات خاصة أو أنظمة داخلية للجهة المختصة بإصدار التشريعات في الدولة، ومنها ما حمل هذا الأمر في الأنظمة الداخلية لمجالسها التشريعية (وهذا سلكه المشرع الفلسطيني)، فيجب أن يتوافر العنصر الشكلي للتشريع عند إصداره أي أن يصدر التشريع وفقاً للآلية التي يحددها النظام القانوني في الدولة (الحجار، 2011).

ان آلية اصدار حسب الدستور الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي تبدأ باقتراح لقانون من قبل أحد أعضاء السلطة التشريعية (البرلمان) أو مشروع بقانون تتقدم به السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، ويتم عرض هذا الإقتراح على السلطة التشريعية لمناقشته وإقراره، أي الموافقة عليه كما هو أو إجراء التعديلات التي تراها مناسبة، وبعد ذلك يتوجب على السلطة التشريعية رفع هذا المشروع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليه ليتم اصداره وأما إذا اعترض رئيس الدولة على المشروع، فيرده إلى السلطة التشريعية لإعادة مناقشته والتصويت عليه من جديد بأغلبية خاصة، قبل رفعه مرة ثانية إلى رئيس الدولة للموافقة والمصادقة عليه، فلا يعتبر التشريع نافذ ولا يمكن تطبيقه على الأفراد إلا بتدخل

السلطة التنفيذية ومنحه الثقة اللازمة عن طريق إصداره بوساطة رئيس الدولة، ثم نشره في الجريدة الرسمية للدولة، وأما النشر فيمثل الإجراء الأخير لنفاذ القانون وتطبيقه، وتقوم به السلطة التنفيذية حيث تقوم بنشر التشريع وشهره في الجريدة الرسمية للدولة (وفي فلسطين الجريدة الرسمية هي جريدة الوقائع)، تسهيلاً لعلم الأفراد به، وهو إجراء لازم حتى يمكن نفاذ التشريع (عيسى، 2023).

إلا أنه وبعد أحداث الإنقسام الفلسطيني سنة 2007، أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حالة الطوارئ، واعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً، وذلك لتغيب أعضاء كتلة حركة فتح والأحزاب الأخرى عن حضور جلسات المجلس التشريعي مما قصر الحضور على بعض أعضاء كتلة حركة حماس البرلمانية، خصوصاً في ظل اعتقال العديد من نواب حركة حماس من قبل الاحتلال الإسرائيلي (أبو مسامح، و أبو مسامح، 2021)، وبعد ذلك أصدر السيد الرئيس بتاريخ 14/6/2007، المرسوم رقم (9) لسنة 2007، ويقضي بإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ولمدة (30) يوماً، عقب سيطرة حركة حماس بالقوة على مقر الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وتشكل منذ ذلك الوقت واقعاً قانونياً جديداً، حيث جرى تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني بحكم الأمر الواقع، ومع ذلك واصل المجلس كتلة التغيير والإصلاح إصدار القوانين في قطاع غزة، بينما تولى السيد الرئيس إصدار قرارات بقانون تسري في معظمها على مواطني الضفة الغربية (الانسان، 2017)، وأخذ الرئيس جميع صلاحيات المجلس التشريعي، وهذا يشمل الصلاحيات الرقابية والإدارية والولائية أي أن الرئيس في نفس الوقت يقوم بدور سلطتين الأولى تنفيذية والثانية تشريعية، ومارس اختصاصات أصيلة للمجلس التشريعي وليس فقط القرارات بقانون التي تستدعي الضرورة لإصدارها بل شملت أموراً هي من صلب اختصاص المجلس التشريعي، ولا يمكن ممارستها إلا من خلال مجلس موجود وقائم، فمثلاً يقوم الرئيس بإصدار قرار بقانون بالمصادقة على الموازنة العامة للسلطة الوطنية، وهذا يعني أن مجلس الوزراء، بإعتباره السلطة التنفيذية في هذه الحالة، هو من يقوم باقتراح هذا القانون ويقوم الرئيس الذي هو رأس السلطة التنفيذية يلعب دور المجلس التشريعي والمصادقة على المشروع المقترح من خلال أداة القرار بقانون كذلك الأمر بالنسبة الى موضوع المصادقة على الحكومة، كما يقوم هو نفسه لاحقاً بلعب دور المجلس التشريعي بالمصادقة على تشكيل الحكومة بموجب القرار بقانون (علاونة م.، 2014).

### 1.1 المطلب الأول: الاحتمالات والحلول الممكنة للحالة التشريعية في فلسطين

يتناول هذا المطلب الاحتمالات الممكنة للحالة التشريعية في فلسطين والمتمثلة فيما يلي :

- الاحتمال الأول: استمرار حالة الإنقسام السياسي مع بقاء الحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار إصدار القوانين في قطاع غزة من قبل المجلس التشريعي بالإستناد إلى توكيلات الأسرى لإكمال النصاب القانوني، واستمرار إصدار رئيس فلسطين قرارات بقانون في الضفة الغربية، إستناداً لنص المادة (43) من القانون الأساسي، والقوانين تطبق في مكان

إصدارها، فالقوانين التي تصدرها السلطة تسري في الضفة الغربية وتسري القوانين التي تصدر في غزة فقط في قطاع غزة (،رزان، 2014).

- الاحتمال الثاني: تشريع الإنقسام ويقوم هذا الاحتمال على أساس أن تقوم كلا الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإنفراد بالسلطة وحدها دون مشاركة الأخرى، وتشريع عملية الإنقسام، بحيث يكون هناك كيانان منفصلان، واحد في الضفة وآخر في غزة، وقد يقوم كل من الحكومتين بإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية، بالتالي سيكون هناك كيانين منفصلين عن بعضها في دولة واحدة، والبقاء في حالة من الإزدواجية بالسلطات والتشريعات التي تصدر عن طل جهة فيها، واحتمالية السعي إلى إيجاد نظام تشريعي خاص بكل منها (الخالدي، احمد، واخرون، 2012).
- الاحتمال الثالث: إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني: ينطلق هذا الاحتمال من فكرة إنهاء الإنقسام السياسي وإلغاء كل مظاهره، بما فيها إجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية وعودة المجلس التشريعي الفلسطيني للعمل بعقد جلساته والعمل على توحيد البلاد تحت نظام قانوني موحد وسلطات عامة موحدة تعمل بذات الآلية بالضفة الغربية وغزة (،رزان، 2014).

ولمعالجة الحالة التشريعية في فلسطين لا بد من الإشارة إلى حالات التشريع التي صدرت خلال فترة الإنقسام وهي كما يلي:

1. قرارات بقانون صدرت في الضفة الغربية وقوانين صدرت في قطاع غزة نظمت مواضيع مستحدثة لم يسبق أن عولجت تشريعياً من قبل، بينما القرارات بقانون منها ماجاءت لتعدل على قوانين قائمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
2. تشريعات ثانوية من درجة القرارات والتعليمات صدرت عن الوزراء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه التشريعات منها ما هو جديد ومنها ما هو مرتبط بقوانين سابقة ومستند إليها، ومنها ما عالج أيضا الموضوع ذاته.
3. لوائح وأنظمة صدرت عن مجلس الوزراء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة صدرت خلال فترة الإنقسام عالجت سائل مستحدثة، ولوائح وأنظمة عالجت الموضوع ذاته في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. بالإضافة إلى وجود جريدين رسميتين تصدران في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ظل هذه التشريعات الصادرة خلال فترة الإنقسام التي يبلغ عددها المئات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين قوانين وتشريعات ثانوية، نجد أن هذه التشريعات رتبت آثارها القانونية سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد المؤسسات، وهو ما يجب أن يؤخذ في الإعتبار عند القيام بأية معالجات قانونية، أو مجتمعية، في ظل تحقق المصالحة الفلسطينية الداخلية (الخالدي، احمد، واخرون، 2012).

واما النسبة لصحة التشريعات التي صدرت خلال فترة الإنقسام فهناك احتمالين كما يلي:

- الاحتمال الأول: اعتبار جميع القوانين الصادرة في قطاع غزة والضفة الغربية صادرة بموجب إجراءات صحيحة، إلى حين مراجعتها في المجلس التشريعي بتوافق وطني وفق مكان صدورها، أي اعتبار جميع التشريعات الصادرة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال مرحلة الإنقسام تشريعات صحيحة، صدرت ضمن الطرق والوسائل الرسمية المنصوص عليها في المنظومة الفلسطينية، على أن يشرع المجلس التشريعي بمراجعة هذه التشريعات وإجراء التعديلات والمعالجات اللازمة بشأنها خلال مدة سنة من انعقاده وهذا الأمر ينطبق على القوانين، والتشريعات الثانوية ويتطلب كذلك اتحاد المجلس قراراً بهذا الأمر بناء على توافق وطني (علاونة، حماد، و البرغوثي، 2017).
- الاحتمال الثاني: اعتبار التشريعات الصادرة خلال فترة الإنقسام في الضفة أو في غزة غير صحيحة

إن هذا الاحتمال يقوم على أساس اعتبار التشريعات كافة سواء كانت من درجة القوانين أو التشريعات الثانوية غير صحيحة وغير صادرة وفقاً للطرق والوسائل الصحيحة، وبالتالي يجب إلغاؤها جميعاً، وهو ما يكون معه حدوث حالة إرباك وتحبط في المنظومة القانونية الفلسطينية، لأن هذه التشريعات رتبت مراكز قانونية والعمل على الغائها سيرتّب اضرار كبيرة تلحق الأفراد والمؤسسات في المجتمع على حد سواء وهنا ينبغي التطرق إلى موضوع الدستورية ومدى توفر حالة الضرورة من عدمه في القرارات بقانون الصادرة، ومدى قانونية استخدام توكيلات الأسرى وقانونية إصدار تشريعات من قبل المجلس التشريعي في غزة دون مصادقة الرئيس عليها ، وغيرها من معالجات قانونية. (الخالدي، احمد، واخرون، 2012).

## 1.2 المطلب الثاني: مصير التشريعات التي صدرت خلال فترة الإنقسام

يتطرق هذا المطلب الحديث عن مصير التشريعات والقوانين التي صدرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة تعطل المجلس، اذ انه بعد انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني اصبحنا بصدد عدة احتمالات تحدد مصير التشريعات التي صدرت في ظل عدم انعقاده والتي تتمثل فالآتي:

- الاحتمال الأول: أن يأخذ المجلس التشريعي بهذه التشريعات على اعتبار أنها صحيحة وتم إقرارها بشكل قانوني بعد دراستها من قبل لجنة قانونية مختصه لفحص الإنسجام وعدم تكرار بعض التشريعات، ومن ثم يقوم المجلس بإصدار قرار باعتمادها جميعاً، على أن يقوم بدراستها وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- الاحتمال الثاني: أن يقوم المجلس بالعمل على تعديل التشريعات التي يت عرضها عليه مباشرة يقوم هذا الاحتمال على أساس قيام المجلس بمعاملة التشريعات المعروضة عليه، كمعاملة مشاريع القوانين، بحيث يقوم مباشرة بإجراء التعديلات اللازمة عليها، دون الخوص في تفاصيل

إقرارها من عدمه، وهو إقرار ضمني من المجلس بأنها تشريعات صحيحة وقد يتم التركيز على بعض التشريعات دون الأخرى.

- الاحتمال الثالث: تقييم ودراسة التشريعات بناءً على الإجراءات التشريعية المعمول بها وفقاً لما جاء منصوص عليه بالنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وإقرار هذه التشريعات وفقاً لسير التشريعات العادية في المجلس التشريعي، ويتم الدعوة لعقد جلسة للمجلس التشريعي وفقاً لنصوص النظام الداخلي له، وتقوم اللجان المتخصصة بإعداد التقارير اللازمة عن التشريعات التي سيتم معالجتها وعرضها على الأعضاء للعمل على مراجعتها من قبل اللجان ومن ثم تعرض على الأعضاء لمناقشتها وإتخاذ الإجراءات اللازمة، بحيث تقوم كل لجنة بدراسة التشريع الخاص بها (علاونة، حماد، و البرغوثي، 2017).

## 2 المبحث الثاني: أسباب الإنقسام السياسي و آفاق المصالحة وجهود إنهاءه

اشتدت حدة الخلاف بين الفصائل الفلسطينية عقب نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وشكلت بداية الشرارة التي تسببت في إحداث الإقتتال ومن ثم الإنقسام السياسي الفلسطيني وإحداث تحول تاريخي في القضية الفلسطينية، ولك بعد رفضت حركة فتح وبقية الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحكومة التي شكلتها حركة حماس برئاسة إسماعيل هنية، بسبب عدم الإتفاق على البرنامج السياسي التي شكلته حركة حماس حكومة منفردة على أساس برنامج سياسي لا يتوافق مع مفاوضات الحل السلمي مع الجانب الإسرائيلي واتفاقيات أوسلو، وبسبب المواجهات والخلافات بين حركتي فتح وحماس وتنازع الصلاحيات بين الرئيس محمود عباس ورئيس وزراء حكومة حماس إسماعيل هنية، ويتدخل عربي تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فلسطينية، وبقيت رئاسة الوزراء تحت سيطرة القيادي في حركة حماس، إسماعيل هنية هذا ما دفع المجتمع الدولي في فرض العزلة والمقاطعة السياسية والحصار المالي لحكومة الوحدة الوطنية، واستمرت إسرائيل في منع تحويل أموال الضرائب الفلسطينية إلى حكومة الوحدة الوطنية، مما فاقم من حالة عدم الثقة لحركة حماس بوجود مؤامرة لإخراجها من الحكومة، واستمرت المواجهات بين حركتي فتح وحماس ولم تستطع حكومة الوحدة الصمود في مواجهة الأعباء المالية والأمنية والسياسية التي واجهتها والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وحل حكومة الوحدة الوطنية في 14 حزيران/ يونيو 2007، وتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض ولكنها لم تحصل على الثقة البرلمانية المطلوبة من المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي الفلسطيني (بركات، واخرون، 2019).

وكان للإنقسام الفلسطيني جملة من الانعكاسات التي كشفت عن هشاشة النظام السياسي الفلسطيني، فما إن حدث الإنقسام حتى تم تجاوز القانون الأساسي من خلال عدة محاور في فترة الإنقسام تعطل عمل المجلس التشريعي بسبب عدم قدرة المجلس على عقد جلسات بالنصاب القانوني

وها بدوره غيب المجلس التشريعي بالكامل تم انتهاك الحريات بشكل صريح وعلني، و أصبح الرئيس الفلسطيني هو صاحب السلطة العليا في النظام السياسي الفلسطيني (سليمان، 2016).

## 2.1 المطلب الأول: الجهود التي بذلت لتحقيق المصالحة الفلسطينية

سنتحدث في هذا المطلب عن الجهود العربية والمحلية لتوفيق بين الفصائل الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية والحديث عن أهدافها وأنواعها:

### أهداف المصالحة

تهدف المصالحة الى التأسيس لثقافة العيش المشترك وبناء ما تهدم من الوطن، بدل العيش للذات أو للمجموعة وتخريب الوطن وتأخير، وإشاعة ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر وتجديد النفس للنظام السياسي وبعد استقراره من أجل التوجه بعد تنمة معالجة الوضع الأمني إلى تنشيط الحياة الاقتصادية، وتمتين البناء الاجتماعي، تهيئة البيئة الحالية للإستثمار ورأسمال الأجنبي، من أجل العمل على دفع الإقتصاد الوطني وإنعاشه، وتقليص البطال، كما أنها تيرئ المناخ الوطني بتوفير الشروط الضرورية أمنياً وسياسياً وقانونياً، من أجل جلب الإستثمار الأجنبي للمساهمة في الإنتاج الوطني، وتقليص البطالة وإنعاش الإقتصاد، كما تجد من بين أهداف سياسة المصالحة الوطنية (بوقطف، 2014)، وأما هدف المصالحة على الصعيد الفلسطيني تهدف المصالحة لإنهاء الخلافات السياسية التي انعكست بشكل سلبي على حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته، واحترام حق المواطن الفلسطيني (المواطن، بلا تاريخ).

يرى الباحث أن المصالحة ضرورة ملحة لإنهاء الإنقسام السياسي وتوحيد شطري البلاد وعمل إنتخابات فلسطينية والسماح للشعب المشاركة بالعملية الديمقراطية لتحديد مصير بلاده والتركيز على القضية الفلسطينية وأهم القضايا المصيرية التي تتعلق باللجئين والقدس والمياه، وتوحيد الشارع الفلسطيني للعمل على مقاومة الإحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين وبالنتيجة السماح بعودة العمل التشريعي من خلال المجلس التشريعي وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات للقيام بعملها على أكمل وجه وتحديدأ السلطه التشريعيه للقيام بعملها التشريعي والرقابي التي حرمت منه لفترة طويله من الزمن.

### المبادرات المحلية

سيتم الحديث عن المبادرات المحلية التي سعى لها الشعب الفلسطيني لتحقيق المصالحة وتوحيد الصف الوطني ومن أهمها:

- مبادرة الجبهة الديمقراطية 2007: أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مبادرة لإنهاء الإنقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية، مؤكدة أن الإنقسام بكل تبعاته وتداعياته أثر سلباً على الشعب الفلسطيني وقضية كفاحة إذ هدفت المبادرة إلى الخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية، ومنع التآكل التدريجي للشرعية وتمزيق وحدانية التمثيل

الفلسطيني وتبديد استقلاليتها من خلال تشكيل حكومة جديدة متوافق عليها وطنياً على أساس (وثيقة الوفاق الوطني)، والإحتكام لشعب على أساس قانون يعتمد على نظام إنتخابي بالتمثيل النسبي الكامل (بوقطف، 2014).

- مبادرة رجال الأعمال في شهر تموز 2008م: وتلخصت أهدافها حول حث الطرفين على التصالح، ومنع التآكل التدريجي للشرعية وتمزيق وحدانية التمثيل الفلسطيني وتبديد استقلاليتها، وتقريب الفجوة بين فتح وحماس، ودعت السلطة الفلسطينية إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتشكيل لجنة وطنية بتقدير الخسائر التي نجمت عن الأحداث الأخيرة وتعويض المتضررين ودعت إلى الإتفاق بين رئيس السلطة وحركة حماس على صلاحيات وزير الداخلية بحضور الطرف المصري، وطالبت حماس بالموافقة على دمج القوة التنفيذية ضمن الأجهزة الأمنية، وتشكيل حكومة تكنوقراط لإدارة شئون البلاد حتى موعد الإنتخابات الذي يتفق عليه الطرفين (دمج، 2020).
- مبادرة المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين: وهي مجموعة الحوار الوطني والتي تسعى الى حل الأزمة عبر حوار وطني جاد وشامل وعميق مستندة الى عدة مبادئ تحث العمل بها مثل وفير كل عوامل التهدة والتهينة التامة لضمان إجراء حوار وطني جاد، مع توفير الضمانات التي تؤمن الدخول فيه، كالتوافق المبدئي على إصلاح الوضع الفلسطيني كله وإعادة بنائه، وبناء شراكة حقيقية في كل مؤسسات السلطة، على ركائز وطنية، وإعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تفعيل مؤسساتها في سياق إعادة بنائها وفق جدول زمني متفق عليه، والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومرجعية قيادية توجه مساره الكفاحي والتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية (بيان المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين (مجموعة الحوار الوطني)، 2007).

## 2.2 المطلب الثاني: مبادرات المصالحة الإقليمية والدولية

تناول المطلب الحديث عن المبادرات التي جاءت على المستويين الإقليمي والدولي وما رافقهما من أعمال لغايات تحقيق المصالحة الفلسطينية:

امتد طرح مبادرات المصالحة بين حركتي فتح وحماس إلى الدول العربية والإقليمية، فقد تقدمت اليمن بمبادرة جرى التوقيع عليها في صنعاء بتاريخ 23 مارس 2008م، كما تم تقديم ورقة مصرية في 2009م، ثم لقاءات دمشق في 2010م، ثم جرى التوقيع على ورقة المصالحة المصرية الثانية في القاهرة بتاريخ 4 مايو 2011م، أما إعلان الدوحة للمصالحة فقد تم التوقيع عليه بتاريخ 5 فبراير 2012م، ثم إتفاق الشاطئ 2014م، ثم ورقة القاهرة 2017م، وتضمنت مبادرات المصالحة ملفات رئيسة هي: منظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة، والانتخابات والأمن، والمصالحة المجتمعية، والحريات العامة، وتعد ورقة المصالحة لعاص 2011م مرجعاً أساسياً للمصالحة حيث أنها تضمنت بنوداً شاملة ومفصلة تمثل

خارطة الطريق لإنجاز المصالحة (العجومي، 2019)، وبهذا الإطار فإننا سنناول الحديث عن إتفاقيتين كان لهما الدور الكبير والأثر الواسع في مصير المصالحة الفلسطينية وهن:

#### • إتفاقية القاهرة

بقيت إتفاقية القاهرة في العام 2011 إتفاقية المصالحة الأكثر جدية بين حركتي فتح وحماس، وقد دعت الإتفاقية إلى إجراء إنتخابات لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني (الهيئة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في غضون سنة منذ تاريخ التوقيع، كما تم الإتفاق على تشكيل حكومة توافقية للفترة الإنتقالية وأبدت حركة فتح قابليتها للمصالحة، وشكلت المصالحة الفلسطينية محط الإهتمام الأول لوزير الخارجية المصري في ذلك الوقت. وقدم قائد حركة حماس إسماعيل هنية خطاباً متلفزاً دعا من خلاله حركة فتح إلى حوار شامل فسارع الرئيس محمود عباس إلى الرد على هذه الدعوة ووافق على زيارة غزة من أجل تشكيل حكومة توافقية غير أن هذه الزيارة لم تتم بسبب اختلافات سياسية بين الطرفين، ورغم ذلك بقي ما يكفي من الإرادة السياسية لتوقيع إتفاقية المصالحة (ميا، 2019).

#### • قمة الجزائر 2022

في الثالث عشر من يناير لعام 2022 وقعت الفصائل الفلسطينية المجتمعة على وثيقة أطلق عليها اسم "إعلان الجزائر" المنبثقة عن مؤتمر "للمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية"، وتلتزم تلك الفصائل المنقسمة منذ 15 عاماً بموجب هذه الوثيقة، بإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية في غضون عام لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفها وشارك في هذا الإجتماع 14 فصيلاً فلسطينياً برعاية الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بما في ذلك حركتا فتح وحماس إذ أكد المؤتمر على اولوية القضية الفلسطينية والسعي على حفظ حقوق الشعب الفلسطيني دون التنازل والتساوم فيها، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين والتأكيد على تبني حصول دولة فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة ودعوة الدول التي لم تعترف بها للاعتراف مشيدة بالجهود العربية للمصالحة والسعي لإنهاء الإنقسام وذلك من خلال قمة الجزائر 2022 لتوحيد الصف الفلسطيني (مؤتمر للم الشمل الفلسطيني اعلان الجزائر، 2022).

وأكدت المصالحة الفلسطينية في الجزائر على إتخاذ خطوات عملية جادة لإنهاء عملية الإنقسام والسعي نحو خيار استراتيجي لا تكتفي بإنهاء الإنقسام وضرورة تفعيل دور منظمة التحرير من خلال تجديد شرعية مؤسساتها لضمان عملها وفتح ثقتها من الجانب الشعبي الفلسطيني والسعي إلى إنتخاب المجلس الوطني وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية في أقرب الأجل والإسراع في إجراء إنتخابات عامة رئاسية وتشريعية في جميع المناطق الفلسطينية بما فيها القدس

عاصمة فلسطين وفق القوانين المعتمدة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بالشرعية الدولية وتحظى بدعم مختلف الفصائل وتكون مهمتها الأساسية تنفيذ استراتيجية وطنية موحدة، وتوحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الإحتلال (وكالة الاناضول، 2022).

## عوائق المصالحة

افتقرت المصالحة إلى عدم وجود مرجعية فكرية وأيديولوجية واحدة مشتركة تحدد ما هو ثابت وما هو خطوط حمراء التي لا تقبل التنازل والمساومة، وإلى عدم وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، وتُحدّد أولويات المشروع الوطني، وآليات اتخاذ القرار، وتمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وآليات التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى العوامل الدولية وبالأخص الموقف الإسرائيلي الأمريكي فليس من مصلحة إسرائيل أن يكون هناك وحدة وطنية لأن هذا لا يخدم مصالحها كما وأن إتفاقية أوسلو التي على أثرها قد تم تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية أدت إلى إنتقال قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الإحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألزمت منظمة التحرير لعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة وطنية يتحكم الإسرائيليون بمدخلاتها ومخارجاتها، وبوارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها وانتقال أفرادها وقياداتها كما أن الإجراءات التعسفية والضغط التي تمارسها إسرائيل إزاء المواطنين والشعب الفلسطيني عبر عوامل مؤثرة تؤدي إلى تعطيل آليات عمل السلطة الفلسطينية. (صالح، 2016).

## العوامل التي تساعد على تحقيق المصالحة

إنهاء الإنقسام الفلسطيني فعلى الأطراف العمل على إنهاء الإنقسام بين (الضفة الغربية) و (قطاع غزة)، واستعادة الوحدة الوطنية، وأن يتحلوا بوحدة القيادة السياسية والمؤسسية، حيث يُسهم ذلك في تحسين التفاوض وفرص التوصل إلى إتفاق وضمن تنفيذ، و السعي إلى ترسيخ الثقة فيما بينهم حيث يُعد بناء الثقة أمراً حيوياً وضرورياً، ولتحقيق ذلك، لا بد أن يلتزم الطرفان بأي إتفاقات مسبقة، وذلك بالعمل على تنفيذ ما اتفق عليه، وعليهم رسم الأهداف ووضع الأولويات بصورة واضحة لتحقيقها من خلال المصالحة والمتمثلة بإنهاء الصراع وإنهاء الإحتلال ووضع المصالح الوطنية العليا كأولوية، من أجل تحقيق المشروع الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما على المجتمع الدولي المشاركة للتوفيق بين الطرفين لكونه يلعب دوراً محورياً في تسهيل عملية المصالحة الفلسطينية ودعمها بكافة السبل اللازمة، (بيضون، هبة، 2023).

## الخاتمة

- إنَّ الحالةَ الفلسطينية تختلفُ تماماً عن نماذجٍ طبيعية في مناطق جغرافية أخرى، فالنِّظام السياسي الفلسطيني يمارسُ سلطته في حقلٍ سياسيٍ وجغرافيٍ منقوصٍ السيِّادةِ بفعلِ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.
- إن الهدف من المصالحات الإقليمية والوطنية وعلى سبيل الذكر إتفاقية القاهرة عام 2011 وقمة الجزائر عام 2022 هو تحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الإنقسام وعقد الإنتخابات التشريعية من أجل عودة المجلس التشريعي للعمل المناط به من حيث إصدار التشريعات وفق النظام الداخلي للمجلس التشريعي والقانون الأساسي الفلسطيني.
- لقد ظفرت الجهود الجزائرية في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال عقد مؤتمر لم الشمل وتوقيع إتفاق سمي بإعلان الجزائر يهدف الى إنهاء الإنقسام.
- تصبو الآمال العربية والفلسطينية لنجاح المصالحة الوطنية نظراً لموقف الفصائل الجاد لإنهاء الإنقسام وادراكها مدى خطورة استمراره على وضع القضية الفلسطينية.
- إن الإنتخابات التشريعية والرئاسية في السلطة الوطنية أخذت أهمية منذ عام 1996 وقد كانت الإنتخابات الثانية في 2006 سبباً رئيسياً في حدوث الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، وأدى إلى إنقسام في الوضع السياسي والإداري والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- وبالرغم من إعلان الإنتخابات بمرسوم رئاسي لعقدها عام 2021 لعدة أسباب إلا أنه قد تم تأجيلها بسبب إعاقة الإحتلال الإسرائيلي اجراها في مدينة القدس وبقي استمرار الأزمة الدستورية.
- وعدم وضوح الرؤية للعمل التشريعي الفلسطيني خلق الأزمة في عمل المؤسسات الفلسطينية وأدى إلى التداخل في مهامها فإنهاء الإنقسام الفلسطيني وعودة الحياة القانونية كما كانت قبله يتيح الفرصة للسلطة التشريعية القيام بعملها التشريعي والرقابي بالصورة المثالية بعيداً عن مناكفات قانونية.
- ان عقد مجلس تشريعي جديد بانتخابات ديمقراطية نزهية بمشاركة فلسطينية يحتاج الى جهود حقيقة من حركتي فتح وحماس لتحقيق المصالحة وإنهاء حالة الانقسام وتوحيد شطري البلاد .
- ان اصلاح حالة البلاد وحل إشكالية التشريع فيها يحتاج الى جهود محلية وطنية من أصحاب الاختصاص والى دعم عربي يؤازر الجهود الفلسطينية ويساندها في خبراتها البرلمانية ويساعدها لتشكيل مجلس تشريعي يؤدي المهام المناط به ويوقف الضغوط التي تمارس على السلطات الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

### 3 قائمة المراجع

- محمود عبد ربه العجومي. (2019). تحليل مضمون اتفاقيات المصالحة الفلسطينية من منظور سيكواستراتيجي راسة لاتفاقيات المصالحة من 2007-2017. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الانسانية.
- رزان، ع.، (2014). *اثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة (معالجات مختارة)*. بير زيت: معهد الحقوق جامعة بير زيت.
- (2022). Retrieved from <https://www.aa.com.tr/ar/الاناضول>
- أبو مسامح، ع.، & أبو مسامح، ع. (2021). *فبراير 2021. (تساؤلات حول الإشكاليات الدستورية والقانونية ما بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني* Retrieved from <https://www.alzaytouna.net> مركز زيتونة
- احمد مبارك الخالدي. (2019). *رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الانسان، م. م. (2017). *بشأن التشريعات الناشئة عن الانقسام الفلسطيني*. رام الله: مركز ميزان لحقوق الانسان.
- الخالدي، احمد، واخرون. (2012). *الحالة التشريعية في فلسطين 2007-2012 ((الاليات، الاثار، الحلول*. (بير زيت: معهد الحقوق جامعة بير زيت.
- المواطن، ا. ا. (n.d.). *في انتظار تنفيذ المصالحة الهيئة تدعو إلى ضرورة احترام وتعزيز منظومة حقوق الإنسان*. Retrieved from <https://www.ichr.ps/media-center/2292.html>Retrieved from
- بيان المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين (مجموعة الحوار الوطني)، (2007). يوليو 26. Retrieved from (مفتاح ال4: <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=7520&CategoryId=4>
- بيضون، هبة، (2023). يوليو 27. (تحقيق المصالحة الفلسطينية وتأثيراتها Retrieved from <https://www.maannnews.net/articles/2097828.html>
- حسن محمد عياش. (2010). *المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة 1996-2006*. غزة: جامعة الأزهر، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
- حسني فلاح دقة. (2009). *العوامل السياسية التي واكبت عملية تحضير الدستور الفلسطيني*. بير زيت: كلية الدراسات العليا برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة بير زيت.
- سعيدة بوقطف. (2014). *استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة دراسة حالة فلسطين*. الجزائر: جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- سليمان، ن. ر. (2016). النظام السياسي الفلسطيني إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل. بيروت: مركز زيتونة لدراسات والاستشارات.
- صالح، واخرون، م. م. (2015). السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والاداء 1994-2013. بيروت: مركز زيتونة لدراسات والاستشارات.
- صالح، م. (2016). يونيو 8. (المعوقات العشر للمصالحة الفلسطينية Retrieved from الجزيرة :  
<https://www.aljazeera.net/opinion%D8%A79-%D8%A7%D9%81%D98%A9>
- صالح، محسن. (2013). ازمة المشروع الوطني الفلسطيني والافاق المحتملة. بيروت: مركز زيتونة لدراسات والاستشارات.
- عدنان ابراهيم الحجار. (4 6, 2011). الية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها. سلسلة العلوم الانسانية 2010، المجلد 12، العدد 1(A)، صفحة 132.
- علاونة، م.، حماد، ا. &، البرغوثي، ر. (2017). تقرير حول الحالة التشريعية في المنظومة القانونية الفلسطينية بعد الانقسام السياسي الفلسطيني 2007-2017. بير زيت: معهد الحقوق جامعة بير زيت.
- قسم الارشيف والمعلومات. (2010). المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 199-2010. بيروت: مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات.
- محمود، واخرون علاونة. (2014). الحقوق السياسية في فلسطين (بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وافاق المصالحة). رام الله : معهد الحقوق جامعة بير زيت.
- مؤتمر لم الشمل الفلسطيني اعلان الجزائر (2022). Retrieved from وكالة الانباء الجزائرية :  
<https://www.aps.dz/ar/monde/132936-2022-10-13-17-53-48>
- ميار، س. (2019). المصالحة الفلسطينية وامكانية تحقيق العدالة الانتقالية. الدوحة: مركز بروكجنز الدوحة.
- ناصر دمج. (3 مايو، 2020). الثابت والمتغير في معضلة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني. من وكالة وطن للاتباء :  
<https://www.wattan.net/ar/news/310872.html>
- نظام بركات، واخرون. (2019). العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- نوفل، ا. س &، واخرون. (2012). المصالحة الفلسطينية 2012 ما بعد التوقيع. عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.